دراسة لنظام الخصم والإضافة والتحصيل لحساب الضريبة في ضوء القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بالقانون ١١ لسنة ٢٠١٣

تعريف النظام:

هو نظام يلزم بعض الجهات التي يحددها القانون بخصم وإضافة وتحصيل مبالغ تحت حساب الضريبة بنسب معينة صادرة بقرار من الوزير وذلك عند التعامل مع ممولي القطاع الخاص الخاضعين للضريبة وتطبقها تلك الجهات الملزمة علي أن يتم توريد قيمة ما حصلته تحت حساب الضريبة المستحقة إلى المصلحة متمثلاً في الإدارة العامة لتجميع نماذج الخصم والإضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعد أقصاه آخر إبريل و يوليه و أكتوبر ويناير من كل عام مع بيان تفصيلي بالمبالغ التي قبضت من كل ممول خلال الثلاثة أشهر السابقة لشهر التوريد ، وذلك علي النموذج (٤١ خصم وإضافة وتحصيل) مصحوباً بشيك أو نقداً أو بحوالة بريدية ، وفي **حالة (التأخير)** في الالتزام بمواعيد التوريد تطبق عليها غرامة التأخير طبقاً للمادة ١١٠ قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أما في **حالة الامتناع** عن تطبيق نظام استقطاع و خصم وإضافة وتحصيل وتوريد الضريبة لها وهي جهة ملزمة بذلك ، تعاقب طبقاً للمادة ١٣٥ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بالقانون ١١ لسنة ٢٠١٣ بنسبة تقدر بقيمة (٢٥%) من المبالغ الغير مؤداه .

ثانياً مواد القانون الصادرة والخاصة بنظم التحصيل السابقة :-

- المادة رقم ٥٩ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :- وهي تتعلق بنظام الخصم تحت حساب الضريبة
- المادة رقم ٥٩ مكرر ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته: وتتعلق بنظام الإضافة تحت حساب الضريبة
- المادة رقم ٥٩ مكرر (١) ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته: وتتعلق بنظام الإضافة تحت حساب الضريبة
- المادة رقم ٥٩ مكرر (٢) ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته: وتتعلق بنظام الإضافة تحت حساب الضريبة
- المادة رقم ٥٩ مكرر (٣) ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته: وتتعلق بنظام الإضافة تحت حساب الضريبة
- المادة رقم ٦٠ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :- وهي تتعلق بالإعفاء من نظام الخصم تحت حساب الضريبة

ثالثاً كيفية تطبيق نظام الخصم والإضافة تحت حساب الضريبة :-

- (١) توقيت العملية :-
- عند (الشراء ، التوريد ، العمولة أو السمسرة ، أعمال المقاولات ، الخدمات) إلي جهات القطاع الخاص ، هنا تقوم الجهات الملزمة بتطبيق عملية الخصم
- عند (البيع ، التوزيع) لجهات القطاع الخاص تقوم الجهات الملزمة بالتطبيق بعملية الإضافة

- (٢) **شروط المبلغ** الذي يسرى عليه الخصم أو الإضافة :-
- حالة **الخصم** إذا كان المبلغ يزيد تعامله على ثلاثمائة جنيهه مادة ٥٩ من القانون .
- حالة **الإضافة** أي مبلغ تحصل عليه من أشخاص القطاع الخاص - **ولم يشترط** حد معين في نص المادة - مادة ٥٩ مكرر - من القانون ١١ لسنة ٢٠١٣ .

- (٣) ما هي تلك **الجهات الملزمة** بتطبيق نظامي الخصم و الإضافة :

(أ) **جهات طبقاً لحكم البند (١) من المادة ٥٩ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :**

م	جهات الخصم والإضافة الملزمة	م	جهات الخصم والإضافة الملزمة
١	وزارات الحكومة ومصالحها	١٦	المعاهد التعليمية
٢	وحدات الإدارة المحلية	١٧	النقابات والروابط
٣	الهيئات العامة	١٨	الأندية ومراكز الشباب والاتحادات
٤	الهيئات القومية الاقتصادية أو الخدمية	١٩	والمستشفيات
٥	شركات ووحدات القطاع العام	٢٠	والفنادق
٦	شركات قطاع الأعمال العام	٢١	الجمعيات والمؤسسات الأهلية على اختلاف أغراضها
٧	شركات الأموال	٢٢	المكاتب المهنية
٨	المنشآت والشركات الخاضعة لقوانين الاستثمار	٢٣	مكاتب التمثيل الأجنبية
٩	شركات الأشخاص التي يجاوز رأسمالها خمسين ألف جنيهه أيا كان شكلها القانوني	٢٤	منشآت الإنتاج السينمائي والمسارح ودور اللهو
١٠	الشركات المنشأة بمقتضى قوانين خاصة	٢٥	صناديق التأمين الخاصة المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ أو بأي قانون آخر
١١	الشركات والمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة		
١٢	فروع الشركات الأجنبية		
١٣	مخازن الأدوية ومكاتب الاستيراد		
١٤	الجمعيات التعاونية		
١٥	المؤسسات الصحفية		

**** ملحوظة** المسلسل العددي ليس دلالة علي عدد الجهات المنوط لها عملية الخصم أو الإضافة ، هو فقط مجرد مسلسل عددي لترتيب الجدول .

(ب) **جهات طبقاً لحكم البند (٢) من المادة ٥٩ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :**

م	جهات الخصم الملزمة... يلاحظ أنهم قاصرين فقط على الخصم وليس الإضافة (عندما يكون رقم أعمالها السنوي يزيد علي ٢٥٠ ألف جنيهه طبقاً لقائمة الدخل)
١	منشآت المقاولات والتوريدات
٢	مكاتب التصدير

الوكلاء التجاريون	٣
وكالات السفر والمنشآت والمكاتب السياحية	٤
منشآت النقل السياحي	٥
منشآت الإنتاج التليفزيوني والمسرحي و الإذاعي	٦
المنشآت الصناعية المقيدة بالسجل الصناعي وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٧ في شأن السجل الصناعي وكذلك المنشآت التي لا تخضع لأحكام القانون المشار إليه إذا كانت تزاوّل أحد أوجه النشاط المدرجة في القوائم التي يصدر بها قرار من وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير المالية .	٧

**** ملحوظة هامة جداً** الجهات المنصوص عليها في البند(٢) تطبق فقط الخصم تحت حساب الضريبة ولا تطبق

الإضافة عند البيع أو التوزيع فقط تطبق الإضافة في حالة قيامها بالتأجير ..أي أن عمليات البيع و التوزيع لا تقوم تلك الجهات بالبند(٢) بالإضافة تحت حساب الضريبة وذلك طبقاً لنص المادة ٥٩ مكرر والمادة ٥٩ مكرر(١) .

- (٤) نسب الخصم والإضافة الملزم بتطبيقها من قبل الجهات السابقة حسب الأنشطة التالية :
**** كافة النسب لا تزيد عن ٥% من المبالغ المسددة .**

نسبة الإضافة	نوع النشاط المطبق عليه الإضافة	م	نسبة الخصم	نوع النشاط المطبق عليه الخصم	م
٥,٥%	المواد الغذائية	١	٥,٥%	المقاولات والتوريدات فيما عدا توريدات المحاصيل البستانية للحكومة والقطاع العام من مالكي الغراس في حدود غراسهم	١
١%	المعادن ومنتجاتها ومنتجات المحاجر والمناجم والغازات الصناعية	٢	٥,٥%	المشتريات	٢
١%	المواد الكيماوية ومنتجاتها والبلاستيك والألياف الصناعية	٣	٢%	(أ) الخدمات	٣
٥,٥%	الورق ومنتجاته	٤	٥,٥%	(ب) المبالغ التي تدفعها الجمعيات التعاونية للنقل بالسيارات لأعضائها مقابل النقل بسياراتهم	
١%	مواد البناء	٥	٥%	(ج) الوكالة بالعمولة والسمسرة	
٥,٥%	الزجاج ومنتجاته	٦	٥%	(د) الخصومات والمنح والعمولات التي تمنحها شركات الدخان والأسمدة	
١%	الأخشاب ومنتجاتها	٧	٢%	(هـ) جميع الخصومات	

				والمنح والعمولات التي تمنحها شركات البترول لموزعيها
١%	الغزل والنسيج ومنتجاته	٨	٢%	(و) مساندة دعم الصادرات التي يمنحها صندوق تنمية الصادرات للمصدر (بداء من ٢٠١٣/٥/٢٧)
١%	الجلود ومصنوعاتها	٩		
١%	الأجهزة المنزلية	١٠		
١%	الأجهزة الإلكترونية والمحولات الكهربائية والموتورات والبطاريات ومستلزمات التركيبات الكهربائية وأدوات الورش	١١		
١%	الخدوات وأدوات التجميل والأدوات والملابس الرياضية والصابون	١٢		
١%	الآلات	١٣		
١%	قطع الغيار	١٤		
١%	وسائل النقل وملحقاتها ومنتجات الكاوتشوك	١٥		
٢%	المخلفات	١٦		
١%	الأدوية والمستلزمات الطبية والمبيدات الحشرية وأدوات ومستحضرات التجميل والألبان المباعة للصيديات ومخازن الأدوية	١٧		
١%	شبابر النظارات والعدسات اللاصقة والعادية	١٨		
٠,٥%	الأدخنة والسجاير	١٩		
٢%	الشتلات ونباتات الزينة والزهور	٢٠		
٣%	الإيجارات بأنواعها وذلك عند تأجيرها أيًا كان غرض المستأجر وتحصل مع الإيجار	٢١		

مادة (٦٠)

يعفى أشخاص القطاع الخاص المشار إليها في المادة ٥٩ من هذا القانون من الخضوع لأحكام الخصم تحت حساب الضريبة إذا ثبت للمصلحة أن لديها سجلاً منتظماً تلتزم بموجبه بأداء المبالغ الربع سنوية المدفوعة مقدماً وذلك طبقاً لأحكام الفصل الثاني من هذا الباب.

((أي أن جهات القطاع الخاص فقط تعفى من نظام الخصم تحت حساب الضريبة في حالة اختيارهم لنظام الدفعات المقدمة .. ويلاحظ هنا أنه لم يعفى تلك الجهات من نظام الإضافة حيث أن نص المادة ٦٠ لم يحدث عليه تعديل بإضافة أشخاص القطاع الخاص في المادة (٥٩ مكرر) ولم يتطرق إلى ذلك صراحة ... أي أن الشخص مقدم الدفعات المقدمة لا يعفى من نظام الإضافة .. فقط يكون إعفائه من نظام الخصم تحت حساب الضريبة))